COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك
نوفمبر٢٠١٧

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

توجد عدة تعريفات للفقر. يمكن تعريفه ببساطة على أنه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولكن الطريقة الأكثر شيوعًا في تعريف الفقر تنطوي على الناحية المالية، كأن تقول إن دخل الفرد ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم أو ٣,١٠ دولارات أمريكية[١] في اليوم. كما يُعرَّف الفقر كذلك من منظور متعدد الأبعاد بعيدًا عن المعنى المالي. ويراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، بحسب إحصاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنواع الحرمان المتعددة التي يواجهها السكان ومدى تداخلها، وذلك من خلال استخدام أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ومن المؤشرات الأخرى غير المالية التي ابتكرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية (HDI). ويركز مؤشر التنمية البشرية، إلى جانب أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، على بعض العناصر الأخرى لتلك الأبعاد.

الفقر في العالم

عند قياس الفقر بلغة المال، يكون إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) هو المؤشر الأول الذي ينبغي مراعاته. وقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (١٦,١٤٣ PPP) دولارًا في عام ٢٠١٦. وكان هذا المتوسط يبلغ ٤٦,٧٠٤ دولارًا في الدول ذات الدخل المرتفع، و١٦,٧٤٦ دولارًا للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و٦,٧٩٩ دولارات للدول ذات الدخل أقل من المتوسط و١,٦٨٣ للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل ١). وتشير تلك الأرقام إلى البون الشاسع بين الدول. ففي حين تتمتع دولة قطر بأعلى إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ ١٢٧,٥٢٣ بوحدة الدولار الدولي اليوم، تحظى جمهورية إفريقيا الوسطى بأقل إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ ٦٩٨,٩ بوحدة الدولار الدولي اليوم. كما تعاني الدول من مشكلات كبيرة في توزيع الدخل.

الشكل ١: إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) (الدولار الدولي اليوم)

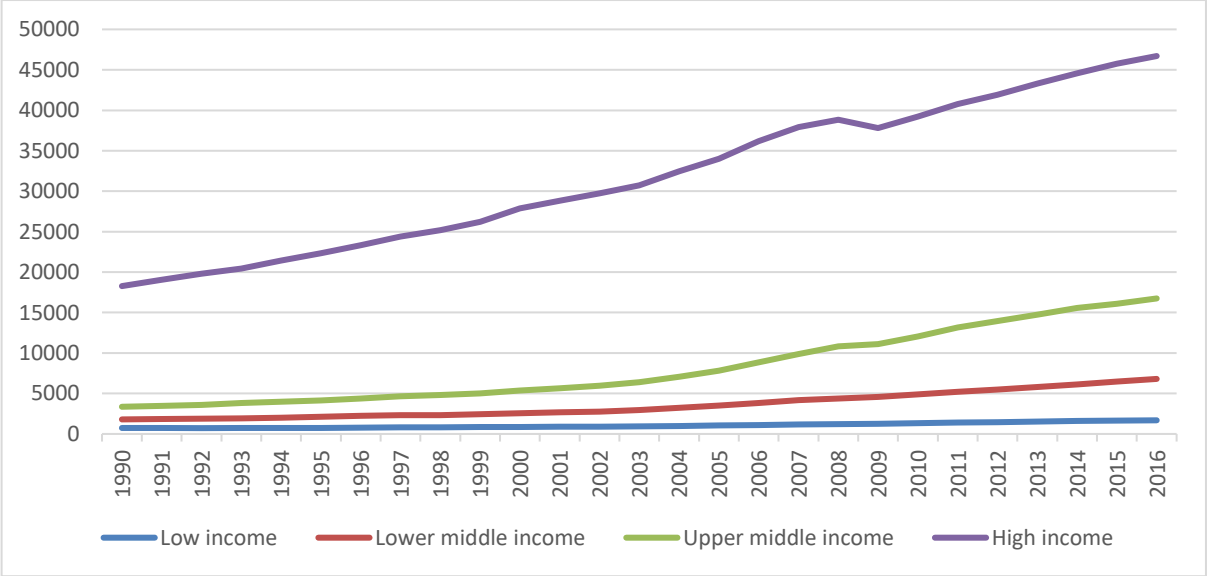

المصدر: أعده مكتب تنسيق الكومسيك من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بالنسبة لمعظم الدول، بدأت مستويات الفقر من الناحية المالية في الانخفاض على مدار العقود الثلاثة الماضية. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين ١٩٨١ إلى ٢٠١٣ تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار. وعلى الرغم من أن تلك النسبة كانت ٤٣,٢ بالمائة للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و ٤٢,٣ بالمائة للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و ٦٦,٩ بالمائة للدول ذات الدخل المنخفض عام ١٩٩٠، فقد انخفضت تلك النسبة إلى ٢,٧ بالمائة و ١٦,٤ بالمائة و ٤٦,٢ بالمائة على التوالي لمجموعات الدخل المذكورة في سنة ٢٠١٣ (الشكل ٢).

الشكل ٢: نسبة عدد الفقراء بدخل ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية لسنة ٢٠١١) (% من السكان)

[١] وقد خضع تعريف البنك الدولي لمصطلح "الفقر المدقع" للتنقيح ليعني المعيشة بدخل أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم بعد أن كان ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس آخر التطورات في تكافؤ القوة الشرائية. وبنفس الطريقة، تم تعديل ٢ دولار أمريكي يوميًا لتصبح ٣,١٠ يوميًا.

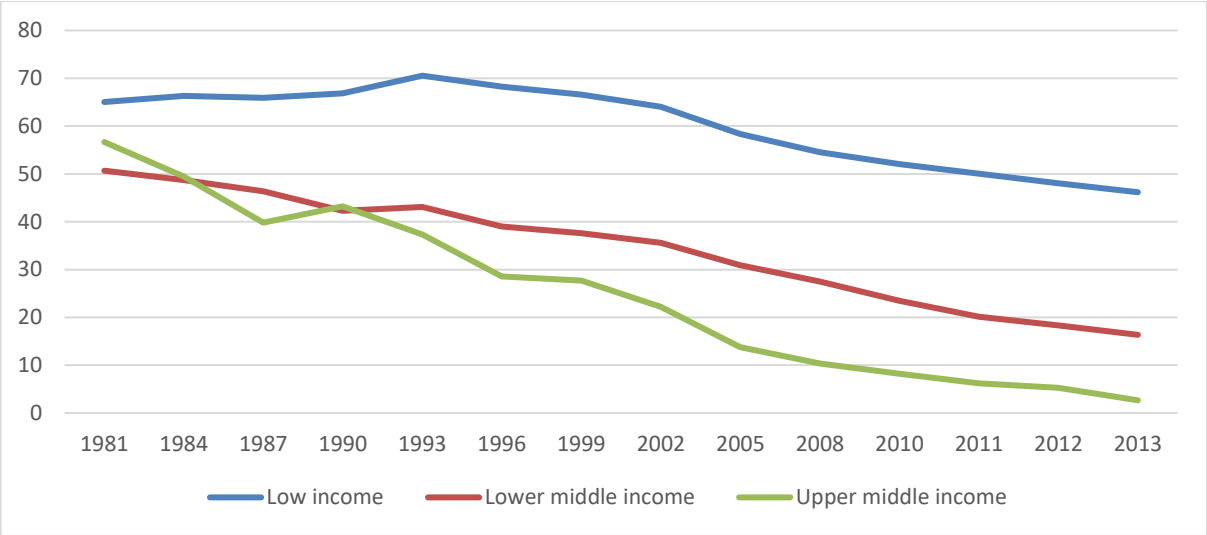

المصدر: أعده المؤلفون، من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

إن الحد من مستويات الفقر في معظم الدول له نتائج مبشرة؛ وبرغم ذلك، ثمة بعض الدول التي تعاني من مستويات الفقر المتزايدة.

الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تتألف منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، من دول ذات مستويات تنموية مختلفة من مناطق جغرافية متنوعة. وتمثل واحد وعشرون دولة من الدول الأقل نموًا البالغة ٤٨ دولة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، فإن مستويات إجمالي الناتج المحلي لكل فرد في الدول الأعضاء تمثل اختلافًا كبيرًا، حيث تتراوح من ٩٧٨ دولارًا إلى ١٢٧,٥٢٣ دولارًا (من حيث تكافؤ القوة الشرائية بوحدة الدولار الدولي اليوم) في سنة ٢٠١٦[٢]. إضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي ٢٧٧,٣ مليون نسمة، أي ٢٣,٨% من إجمالي سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٦.

الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى مجموعة الدول التي خضعت لإحصاء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، يلاحظ أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تندرج ضمن تلك المجموعة. وتبلغ قيم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٢٢ بالمائة للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و٤١ بالمائة للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و٣٦ بالمائة للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل ٣).[٣] وتطرأ تغييرات ملموسة على الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه تلك النسبة ١,١ بالمائة في كازاخستان، تصل هذه النسبة إلى ٩٠ بالمائة تقريبًا في النيجر. وفي المجمل، يعاني حوالي ١٥ بالمائة إجمالي السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر متعدد الأبعاد.

[٢] المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
[٣] توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

الشكل ٣: نسبة فئات مستويات الدخل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (٥%)

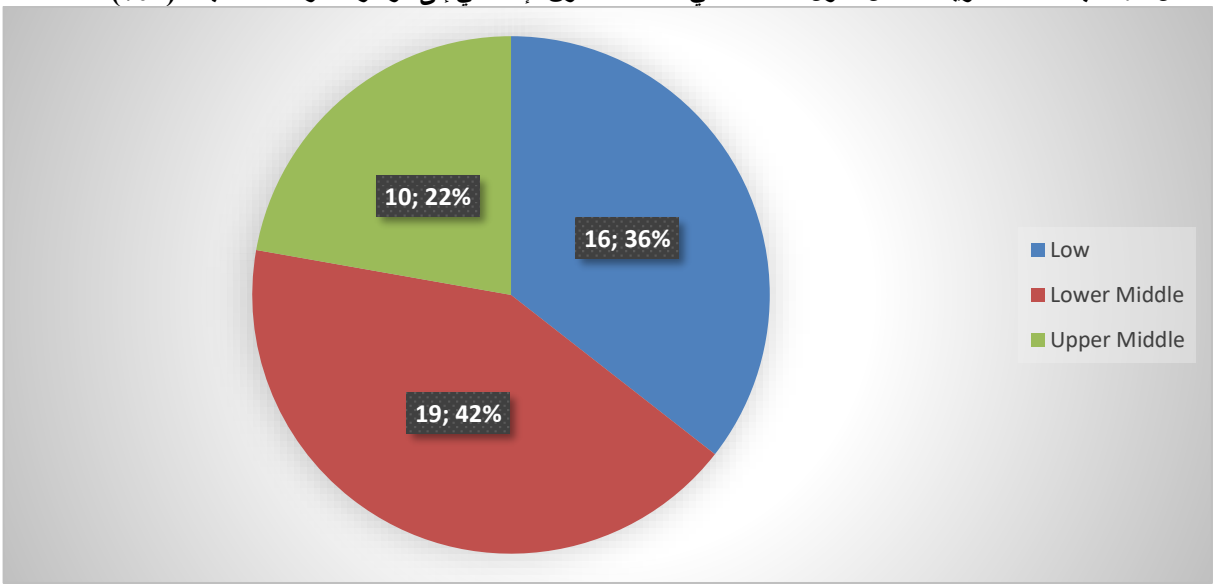

المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

تتراوح نسبة الحرمان في بُعد التعليم إلى إجمالي أبعاد الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ما بين ٣,٧ بالمائة (أوزبكستان) و ٥٤,٧ بالمائة (سوريا). وبالمثل، تتراوح نسبة الحرمان في بُعد الصحة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين ١٨,٨ بالمائة (الصومال) و٨٣,٩ بالمائة (كازاخستان)، وتتراوح نسبة الحرمان في بُعد مستوى المعيشة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين ٣,٥ بالمائة (الأردن) و٥١,٩ بالمائة (أوغندا).[٤]

مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يشير مؤشر التنمية البشرية (HDI) إلى وجود زيادة في التنمية البشرية على مستوى العالم في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ (الشكل ٤). حيث ارتفع المتوسط العالمي من ٠,٥٩٧ إلى ٠,٧١٧. وارتفع المتوسط في دول منظمة التعاون الإسلامي من ٠,٥٠٠ إلى ٠,٦٢١ وظل أقل بكثير من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن المتوسط العالمي خلال نفس الفترة. وكانت قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى فقط منها في الدول الأقل نموًا. وعلى الجانب الآخر، ازدادت الفجوة بين دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية في الخمسة وعشرين عامًا الأخيرة. وفي عام ١٩٩٠، كان المتوسط ٠,٠١٤ فقط بينما ارتفع إلى ٠,٠٤٧ عام ٢٠١٥.

الشكل ٤: الاتجاهات في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

[٤] توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

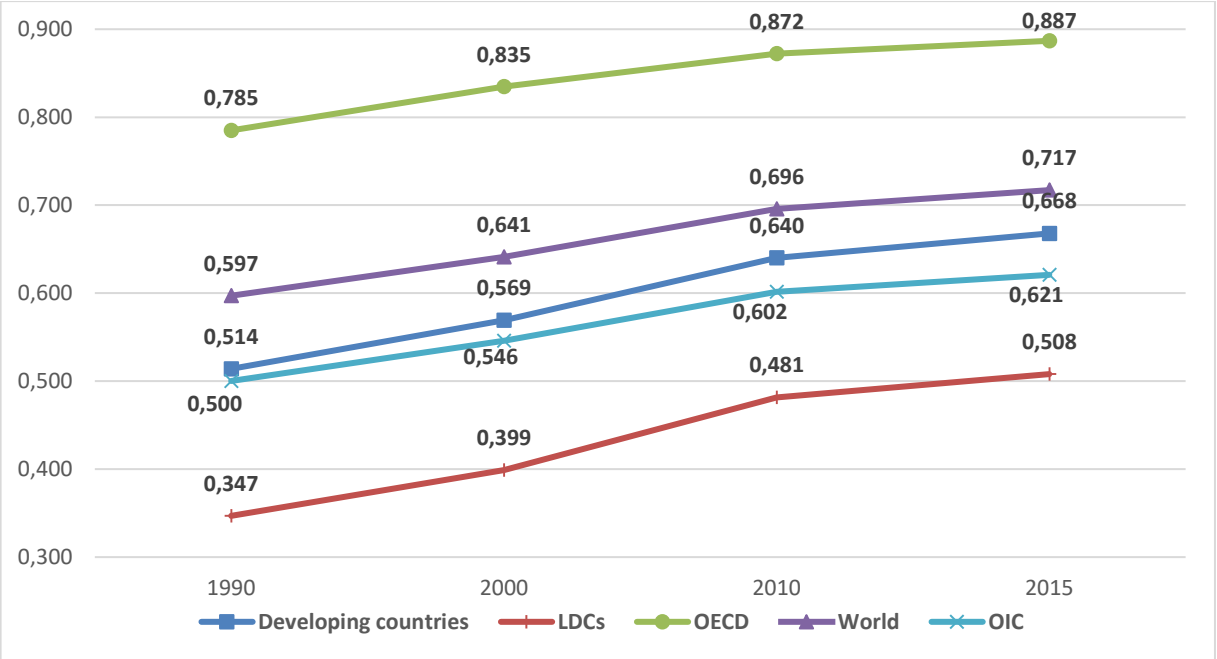

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦

ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

يوضح الشكل ٥ التغير التدريجي لمؤشر التنمية البشرية (HDI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في فئات الدخل المختلفة في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويكشف ذلك عن وجود تحسن في كل فئة من فئات الدخل في الفترة المحددة. كما يبرز أن قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل. وتزداد قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) بانتظام كلما ازداد مستوى الدخل لمجموعة من الدول. وتظهر الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل أعلى من المتوسط اتجاهات لمؤشر التنمية البشرية (HDI) أعلى من متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي بينما تظهر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط وذات الدخل المنخفض اتجاهات لمؤشر التنمية البشرية (HDI) أقل من متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل ٥: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدخل، ١٩٩٠-٢٠١٥

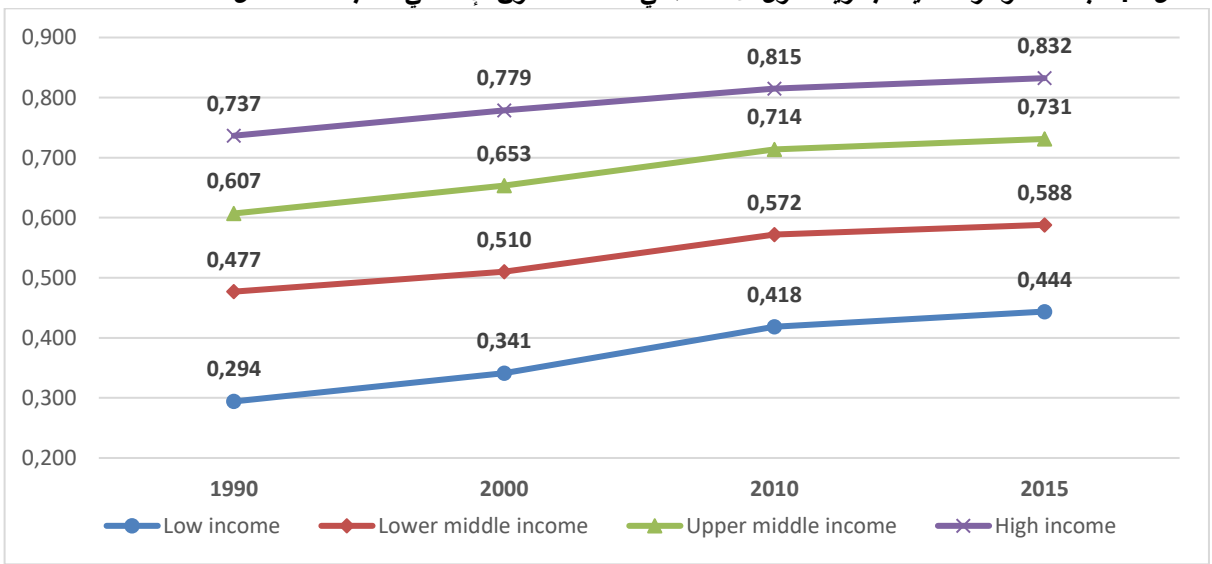

المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

يهدف برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة إلى الانتقال من برنامج الألفية الإنمائي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على التحديات التي تواجهها الدول الفقيرة، بصرف النظر عما يتمتع به برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من شمولية واسعة حيث يُعنى بكل الدول بغض النظر عن مستوى التنمية بها.

ومنذ تبني الأهداف التنمية للألفية، شهد العالم أجمع تحقيق تقدم هائل في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال القضاء على الفقر واحدًا من التحديات الرئيسية العالمية التي تواجه التنمية المستدامة. لهذا السبب، فقد تم تحديد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع الدول».

لقد كانت التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من بين تحديات أخرى، فقدان الالتزام والإرادة السياسية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعف البنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك قدرات التنفيذ، وعدم كفاية الموارد المالية، ووضع الاقتصاد العالمي والظروف الاقتصادية المتردية، ونقص التنمية الشاملة، وعدم تزويد البيئة بالإمكانيات - بما في ذلك التحديات المرتبطة بالنزاعات والكوارث - اللازمة لجذب الاستثمار وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، ومع مراعاة التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية والسياق الأكثر طموحًا لأهداف التنمية المستدامة، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينطوي على أهمية كبيرة.

وبالنظر إلى أهمية الأمر، قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك دراسة مشتركة تحت عنوان "عوامل النجاح الهامة في تنفيذ البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة: الوضع الحالي والتوقعات لمنظمة التعاون الإسلامي" إلى جلسة الكومسيك الواحدة والثلاثين. وقد تم تنظيم عدد من جلسات العمل الخاصة حول الأوجه المختلفة لأهداف التنمية المستدامة على هامش جلسة الكومسيك الواحدة والثلاثين. بالإضافة إلى ذلك، وبالتشاور مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، قدم مركز تنسيق الكومسيك تقريرًا حول الدور والإسهامات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، بما في ذلك الأهداف الفرعية إلى جلسة الكومسيك الثانية والثلاثين.

وتماشياً مع القرار الصادر عن الكومسيك، سيقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي يتم إجرائها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء وتقديم تقرير بها إلى دورة الكومسيك الثالثة والثلاثين.

كما يجري مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية استبياناً حول أولويات الدول الأعضا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وسيقدم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية تقريراً حول نتائج دراسة التوجهات إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

- **الاجتماع التاسع لمجموعة عمل تخفيف حدة الفقر**

وكواحد من أكبر مسببات دورة الفقر، يتسبب عامل سوء التغذية في إنفاق تكاليف باهظة، وخصوصًا إن تعرض له الأفراد في بداية حياتهم. إن نقص التغذية والمخاطر المرتبطة به مثل الرضاعة الطبيعية دون المثالية ونقص فيتامين أ ونقص عناصر الزنك والحديد واليود غالبًا ما يكون موجودًا ويتسبب في وجود أعداد كبيرة من الإعاقات والوفيات في الأطفال تحت سن خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، كان لتلك المخاطر أثر سلبي على النمو الاقتصادي للدول، وخصوصًا تلك الدول التي يرتفع لديها معدل سوء التغذية.

ونظرًا لأهمية الأمر، ناقشت مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر في اجتماعها التاسع المنعقد في ٦ أبريل ٢٠١٧، بالتفصيل سوء التغذية في الدول الأعضاء وخرجت بتوصيات ملموسة للدول الأعضاء. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون الدراسة التحليلية بعنوان "سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: شَرَك يوقع في الفقر" و"توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٦". كما أثرت العروض التقديمية المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المناقشات التي جرت خلال الاجتماع.

كشف التقرير البحثي، السالف ذكره أعلاه أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ترتفع لديها معدلات سوء التغذية على مستوى جميع المؤشرات؛ وأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تميل إلى القصور في الأداء مقارنةً بباقي دول العالم (النامي). ويبلغ معدل التقزم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٣٣ بالمائة، والذي يتجاوز النسبة العالية المحددة من منظمة الصحة العالمية (٣٠ بالمائة). وهذا المعدل أعلى منه في باقي دول العالم بنسبة ١٣ بالمائة. وطبقًا للتقرير، فإن ثلث الأطفال دون سن الخامسة مصابين بالتقزم (حيث يكون الطفل قصيرًا للغاية بالنسبة لسنه) كما تبلغ نسبة النحافة لنفس الفئة ١١ بالمائة (يكون الطفل نحيفًا للغاية بالنسبة لطوله) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما أبرز التقرير، بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بسوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- عدم كفاية ممارسات التغذية للرضع والأطفال - بما في ذلك الرضاعة الطبيعية،
- عدم الوصول إلى الأطعمة المفيدة للجسم،
- الجوع الموسمي نتيجة فصول القحط/الجفاف،
- الوصول الضعيف إلى الماء الصالح للشرب والبنية التحتية للصحة العامة،
- عدم توفير الوصول الكافي إلى الرعاية الصحية فيما يتعلق بالأمومة والإنجاب،
- انخفاض مستويات الإنفاق الصحي،
- انخفاض وعدم فاعلية آليات التنسيق لمواجهة سوء التغذية.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

١. تطوير برامج تغذية خاصة للأمهات
٢. تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال
٣. تيسير وصول المجموعات الضعيفة إلى الماء الصالح للشرب وشمولهم بالنظام الصحي وإطلاق حملات تثقيفية بشأن الأمراض المعدية للقضاء على سوء التغذية الشديد
٤. تطوير برامج لدعم الأغذية لضمان التوفير الشامل والفوري للأغذية الأساسية للمجموعات الضعيفة التي تعاني من سوء التغذية الشديد

وقد تم تقديم جميع التقارير إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

- **الاجتماع العاشر لمجموعة عمل تخفيف حدة الفقر**

يؤدي الحرمان الشديد والمستمر في التعليم إلى ارتفاع تكلفته على الأفراد والمجتمعات. يتمثل الهدف الأسمى لأية سياسة تعليمية في إيجاد بيئة تحدد فيها الجهود والمواهب مستوى الإنجازات والفرص الحياتية، بدلاً من أن تحددها ظروف مفروضة مسبقاً. إلا أن عوامل الجنس والموقع والخلفية الأسرية والأصول العرقية والثروة والإعاقة والهجرة وغيرها من الظروف يمكن أن تؤثر سلباً على وصول الأطفال للتعليم. علاوة على ذلك، فإن الفقر غالباً ما يجعل تكلفة التعليم في خارج متناول الأسرة وبالتالي يخرج الأطفال من المدرسة للعمل.

وبالنظر إلى أهمية الأمر، توسع الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر المنعقد في ٥ أكتوبر ٢٠١٧ في مناقشة أمر تعليم الأطفال الأقل حظاً في الدول الأعضاء، وأصدر توصيات سياسة محددة لتقديمها إلى الجلسة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التقرير البحثي بعنوان "تعليم الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مفتاح الهروب من الفقر" و"توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧". كما أثرت العروض التقديمية المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المناقشات التي جرت خلال الاجتماع.

كشف التقرير البحثي المذكور أعلاه عن تحسين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإمكانات الوصول إلى التعليم خلال العقدين المنصرمين، إلا أن التعليم الأساسي الشامل لم يتحقق بعد في عدد كبير من الدول الأعضاء. وتشهد ٢٤ دولة (من أصل بيانات متوفرة لـ ٥٠ دولة)، معدلات صافية للالتحاق بالتعليم الأساسي تقل عن ٩٠ بالمائة. ويشير التقرير إلى أن الأطفال الفقراء يواجهون صعوبة في الوصول إلى التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنظرائهم الأكثر غنى. كما أن العيش في المناطق الريفية يقلل من حظوظ الأطفال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الحصول على التعليم الأساسي. إلا أن الثغرات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى التعليم بين الأطفال الفقراء والأغنياء، أو الأطفال المقيمين في الأرياف أو المدن، لا تبدو ظاهرة بين البنات والأولاد، على الأقل في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي.

وكما يبين التقرير، فإن هناك عدداً من العقبات الكبرى التي تمنع الأطفال الأقل حظاً من الحصول على التعليم، ومنها الفقر والموقع والإعاقة والجنس واللغة ونقص المعلمين وتدني مستويات التمويل.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

١. تعزيز فرص وصول الأطفال المحرومين والفقراء إلى التعليم من خلال إلغاء/تقليل الرسوم المدرسية وتطوير برامج الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية
٢. تمكين وصول الأطفال في المناطق الريفية والنائية من خلال إنشاء مدارس جديدة أو توفير وسائل النقل المجانية للأطفال الذين يعيشون في هذه المناطق
٣. تعزيز فرص الوصول إلى التعليم للأطفال ذوي الإعاقة من خلال صياغة إطار عمل سياسي وقانوني إلزامي بالإضافة إلى توفير الدعم لهم في البيئة المدرسية
٤. وضع أولويات المساواة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم
٥. حشد مزيد من الموارد نحو تحسين جودة التعليم

تتوفر جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

- **تمويل مشاريع الكومسيك**

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٦، نفذ ت إندونيسيا مشروع «إعداد مبادرات محلية للتخفيف من حدة الفقر من خلال سُبل العيش المستدامة القائمة على المجتمع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.» الهدف الرئيسي من المشروع هو تطوير نموذج محلي للتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الواقعة على حدود البلاد والمناطق غير المطورة، بالتعاون مع الدول الشريكة ماليزيا وتركيا. تضمنت أنشطة المشروع جمع البيانات وتنظيم الزيارات الدراسية وعقد ورش العمل وإعداد تقرير عن المشروع.

يجري تنفيذ أربعة مشاريع في مجال التعاون من أجل التخفيف من حدة الفقر في عام ٢٠١٧ من جانب كل من ألبانيا وإندونيسيا وغامبيا وسورينام. ونفذت ألبانيا مشروع «إنشاء خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل .» يتمثل هدف المشروع في إجراء أبحاث السياسات من أجل استحداث نظام معلوماتي لإدارة الإسكان الاجتماعي في وزارة التنمية العمرانية في ألبانيا. تضمنت أنشطة المشروع إعداد دليل من خلال تبادل الخبرات بين الدول الشريكة، وتنظيم ورشة عمل دولية في ألبانيا. تم إعداد التوجيهات لهذا الغرض وعرضها في ورشة العمل، والتي أقيمت في ألبانيا من ٣ إلى ٥ يوليو / تموز ٢٠١٧ بمشاركة مسؤولين من الدول الشريكة. كما أجريت زيارة ميدانية إلى منازل الإسكان الاجتماعي في تيرانا ضمن المشروع.

نفذت إندونيسيا مشروعاً بعنوان «تعزيز سبل الرزق المستدامة على مستوى المجتمع لدعم الفقراء من خلال فتح أسواق عبر التجارة الإلكترونية.» الهدف من هذا المشروع هو القيام بالأنشطة التي تعمل على تحقيق سبل الرزق المستدامة من خلال التجارة الإلكترونية، من أجل مساعدة فقراء إندونيسيا. وتضمنت أنشطة المشروع تنظيم برنامجين تدريبيين حول تطوير المنتجات وتسويق المنتجات، وعقد ورشة عمل دولية بمشاركة الدول الشريكة باكستان وبنغلادش.

نفذت غامبيا مشروعاً بعنوان: «التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون.» الهدف من المشروع هو تقاسم التجارب والممارسات الفضلى حول ريادة الأعمال وتطوير الأعمال وإدارة الأعمال للسيدات. وتضمنت أنشطة المشروع تنظيم برنامج تدريبي للمدربين في مجال ريادة الأعمال وإدارة الأعمال الصغيرة للسيدات، بمشاركة الدول الشريكة سيراليون والسنغال.

نفذت سورينام مشروعاً بعنوان «التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي.» وكان الهدف من المشروع هو تبادل المعلومات حول معايير تنمية الطفولة المبكرة للوصول إلى مستوى مهني ومؤسسي في رعاية الطفولة. تضمنت أنشطة المشروع تنظيم برنامج تدريبي حول معايير تنمية الطفولة المبكرة للوصول إلى مستوى مهني ومؤسسي في رعاية الطفولة، بمشاركة الدول الشريكة نيجيريا وغيانا.

- **البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك**

برامج مستمرة للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الكومسيك وهي: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (داخل البنك الإسلامي للتنمية)، البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا - SPDA (داخل البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (داخل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

وفقًا للقرار ذي الصلة الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عُقدت في عام ٢٠٠٥، تم إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) كصندوق خاص داخل إطار بنك التنمية الإسلامي. وتم إطلاق الصندوق رسميًا في عام ٢٠٠٧ بهدف المساهمة في الحد من الفقر في الدول الأعضاء. كما أنه يركّز على التنمية البشرية والتنمية الزراعية والريفية والبنية التحتية والمنشآت متناهية الصغر. وتبلغ الميزانية المستهدفة للصندوق ١٠ مليارات دولار أمريكي. وبدءًا من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي الإسهامات التي تلقاها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ٢,٧ مليار دولار أمريكي. واعتبارًا من أغسطس ٢٠١٧، بلغت الاعتبارات التراكمية ٦٦٨ مليون دولار أمريكي لـ ١٢٣ عملية في ٣٣ دولة من الدول الأعضاء.

إن البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا هو مبادرة مهمة أخرى داخل البنك الإسلامي للتنمية. وقد أطلق هذا البرنامج في سنة ٢٠٠٨ بغية تحفيز النمو الاقتصادي، وإنعاش الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل في الدول الأعضاء الإفريقية. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا ١٢ مليار دولار أمريكي. بلغ إجمالي المصروفات مقابل إجمالي الإعتبارات ٥٠٩,٨٥ مليون دولار أمريكي، مما أوصل إجمالي المصروفات منذ ٢٠١٢ حتى اليوم إلى ٥,٩ مليار دولار أمريكي.

- ويهدف برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي بدأ رسميًا عام ٢٠٠٩ أثناء القمة الاقتصادية للكومسيك، إلى توفير فرص للأفراد من أجل تطوير الخبرات والمهارات لديهم؛ مما يمكنهم من الإسهام في تطوير النظم الاقتصادية للدول الأعضاء والقدرة التنافسية لها. وقد بدأت برامج بناء القدرات بـ ٢٢ برنامجًا اجتماعيًا واقتصاديًا مختلفًا بالعديد من الموضوعات الفرعية ضمن إطار عمل التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.